

**معاناة الفلسطينيين**  
**على معبري الكرامة ورفح\***

*سلسلة تقارير خاصة (18)*  
*تشرين أول 2002*

\* تم إعداد هذا التقرير بالتعاون مع مركز القدس لحقوق الإنسان

## مقدمة

يعاني الفلسطينيون أثناء تنقلهم عبر الحدود مع الأردن من خلال معبر الكرامة، والحدود مع مصر من خلال معبر رفح، وذلك منذ إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وسيطرة السلطات الإسرائيلية على الحدود والمعابر في سنة 1967. ولم يحدث أي تطور ملموس على حرية حركة المواطنين الفلسطينيين عبر تلك المعابر بعد توقيع الإتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية في سنة 1993. وإزدادت معاناة الفلسطينيين بصورة حادة منذ إندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/29، وكانت ذروة هذه المعاناة في صيف عام 2002، عندما قررت السلطات الأردنية تقليص عدد الفلسطينيين المسموح لهم بدخول الأردن عبر معبر الكرامة، وكذلك عندما قررت السلطات الإسرائيلية تقليص عدد الفلسطينيين المسموح لهم بالمغادرة عبر معبر رفح. وزاد من تفاقم المشكلة أيضاً لجوء سلطات الإحتلال الإسرائيلية إلى منع المواطنين الفلسطينيين من الضفة الغربية (باستثناء القدس) وقطاع غزة من السفر عبر المطارات الإسرائيلية، بعد أن كانت تسمح لهم بذلك في حدود ضيقة وبتصاريح خاصة، يتم الحصول عليها بعد إنتظار طويل وتعقيدات إدارة وأمنية.

يسلط هذا التقرير الضوء على معاناة المواطنين الفلسطينيين على المعابر الحدودية، وخصوصاً المعاناة التي برزت في صيف عام 2002 على معبر الكرامة في الضفة الغربية، ومعبر رفح في قطاع غزة. ويهدف التقرير بشكل أساسي إلى التعرف على حجم المشكلة، والجهات المسؤولة عنها. كما يعالج التقرير مدى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بدورها، وفي حدود إمكانياتها، في التخفيف من معاناة المواطنين على المعابر الحدودية.

## خلفية تاريخية

خضعت الضفة الغربية بعد حرب عام 1948 للحكم الأردني، بينما خضع قطاع غزة للإدارة المصرية. بعد حرب عام 1967 أصبحت كافة الأراضي الفلسطينية تخضع لسيطرة الإحتلال الإسرائيلي، الذي إعتبر كافة المناطق المحتلة مناطق مغلقة لا يجوز الخروج منها، إلا بعد الحصول على تصريح خاص. وأصبح جسر الملك حسين (معبر الكرامة) على الحدود الأردنية المنفذ الرئيسي للفلسطينيين في الضفة الغربية إلى العالم الخارجي، فيما أصبح معبر رفح على الحدود المصرية المنفذ الرئيسي لسكان قطاع غزة.

### جسر الملك حسين (معبر الكرامة)

في أعقاب حرب عام 1967، أنشأت سلطات الإحتلال الإسرائيلية جسر الملك حسين (معبر الكرامة)، ليكون ممراً للعبور بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة والأردن من جهة أخرى. وجاء إفتتاح هذا المعبر بعد حوالي ستة شهور من بدء الإحتلال، وتحديداً في 1967/12/11، وذلك بموجب الأمر العسكري رقم "175"، الذي سمي "أمر بشأن محطة إنتقال"، ونصّ على التالي: "يجوز لوزارة الداخلية وشرطة إسرائيل أن تقيماً بالقرب من جسر النبي الواقع على نهر الأردن محطة، تتم فيها معاملات التصاريح والتفتيش بصدد كل راغب في الإنتقال من الضفة الشرقية لنهر الأردن بقصد الوصول إلى دولة إسرائيل أو الإنتقال من دولة إسرائيل إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن". وصدّر في وقت لاحق الأمر رقم "466"، الذي أضاف معبر "دامية" إلى جسر النبي، كمعبر تجاري فقط، يتم من خلاله تصدير البضائع باتجاه الأردن، في حين لا يجوز الإستيراد لأسباب أمنية<sup>1</sup>. ولتسهيل إنتقال الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية إلى الخارج، أصدر الأردن بعد عام 1967 جوازات سفر أردنية للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، بمن فيهم سكان القدس الشرقية. ويمكن تصنيف المسافرين عبر معبر الكرامة، حسب وثيقة السفر التي يحملونها على النحو التالي:

1. حملة جواز السفر الأردني المؤقت وبطاقة الجسور الخضراء.
2. حملة جواز السفر الأردني وبطاقة الجسور الصفراء، ويعتبر هؤلاء أردنيين الجنسية.

<sup>1</sup>راجع: عمار الدويك، الحركة عبر الحواجز: تقرير حول تقييد حرية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 1999)، ص 49.

3. حملة هوية القدس، ولا يمر هؤلاء عبر إستراحة أريحا، وإنما يتوجهون مباشرة إلى معبر الكرامة.
4. حملة جواز السفر الإسرائيلي، ويستطيع هؤلاء الدخول إلى الأردن عبر معبر "الشيخ حسين" أو عبر المطارات الإسرائيلية.
5. حملة وثيقة السفر المؤقتة (ليسيه باسيه)، الصادرة عن وزارة الداخلية الإسرائيلية، والتي تمنح للفلسطينيين سكان القدس الشرقية، وتمكنهم من السفر عبر المطارات الإسرائيلية.
6. حملة وثيقة السفر المصرية المؤقتة من سكان قطاع غزة. ويمكنهم المغادرة عبر معبر الكرامة، إذا تمكنوا من الوصول إلى الضفة الغربية.

## معبر رفح

بعد إحتلال قطاع غزة سنة 1967 أصبحت العريش نقطة عبور المواطنين الفلسطينيين إلى سيناء. وكان العبور إلى مصر محصوراً في الحالات الإنسانية، ويتم عبر قناة السويس من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وإستمر هذا الوضع حتى توقيع إتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل سنة 1979، والتي تم بموجبها إنشاء معبري رفح والعوجا (معبر رفح للمسافرين، ومعبر العوجا للبضائع)، وبدأ العمل فيهما في عام 1982.

إفتتحت السلطات الإسرائيلية معبر رفح بصورته الحالية بتاريخ 2000/11/25. وتبلغ مساحة المعبر، الذي يقع على بعد خمسة كيلومترات جنوب مدينة رفح، حوالي 1000 متر مربع. تملك سلطات الإحتلال صلاحيات كاملة على النواحي الأمنية للمعبر، من حيث تفتيش القادمين والمغادرين والتحقق معهم وتوقيفهم. ولا يوجد في الوقت الحالي أي تواجد أمني فلسطيني على المعبر. وكان في السابق مكاتب لخمسة أجهزة أمنية فلسطينية هي: الشرطة، الأمن الوقائي، المخابرات العامة، الاستخبارات العسكرية، ومديرية الإرتباط المدني.

## وضع المعابر وفقاً لاتفاقيات الفلسطينيين الإسرائيلية

حصلت السلطة الوطنية الفلسطينية، وفقاً لإتفاق "أوسلو"، على إشراف جزئي على معبري رفح والكرامة. لكن بقيت إسرائيل هي المسؤولة النهائية عن إدارة المعابر والإشراف عليها،

متحكمة بذلك بحرية المواطنين في السفر إلى الخارج. فقد أٌبقت الإتفاقيات صلاحية الأمن والسيطرة على من يدخل ويخرج عبر المعابر بيد السلطات الإسرائيلية، في حين منحت الفلسطينيين وجوداً رمزياً. فقد حدّدت المادة (1) من الإتفاقية الخاصة بالمعبر: " (أ) سيكون لإسرائيل مسؤولية الأمن في جميع أنحاء المعبر، بما في ذلك الرصيف. (ب) سيكون لمدير عام إسرائيلي المسؤولية على إدارة وأمن الرصيف. (ج) سيكون لإسرائيل المسؤولية التامة لإدارة الجناح الإسرائيلي. (د/1) يكون مدير الجناح الفلسطيني نائباً للمدير العام الإسرائيلي".

كما تملك إسرائيل حق تفتيش الأمتعة، وتفتيش المسافرين، وصلاحية التحقيق مع المسافرين، وذلك دون التنسيق مع الجانب الفلسطيني. ويمكن لإسرائيل أن تمنع أي شخص من الدخول أو الخروج عبر المعابر. ويحق لمدير الجناح الفلسطيني تعيين الموظفين الفلسطينيين، بشرط الحصول على الموافقة الأمنية الإسرائيلية المسبقة على التوظيف. إذ يقوم المدير الفلسطيني عندها بتقديم لائحة بأسماء الأشخاص المرشحين للتوظيف للجانب الإسرائيلي، الذي يقرر قبولهم أو رفضهم. كما يحق للمدير العام الإسرائيلي إعفاء أي موظف فلسطيني من العمل في الجناح الفلسطيني لأسباب أمنية<sup>2</sup>.

## الجوانب القانونية المتعلقة بحرية الحركة والتنقل

كفلت المواثيق الدولية للأفراد حرية الحركة والتنقل، سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول. فقد نصّت المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: " لكل فرد حق في حرية التنقل وفي إختيار محل إقامته داخل حدود الدولة. لكل فرد حق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده". كما نصّت المادة 12 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1976: "1. لكل فرد يوجد بشكل قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية إختيار مكان إقامته.

2. لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.

3. لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب أو حقوق الآخرين وحياتهم وتكون متمشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد".

<sup>2</sup>راجع: عمار الدويك، مصدر سابق، ص 49.

## أزمة المعابر الحدودية ومعاناة المواطنين عليها

يشكل السفر عبر المعابر الحدودية التي تربط الضفة الغربية وقطاع غزة بكل من الأردن ومصر معاناة حقيقية للمواطنين الفلسطينيين. وقد زادت هذه المعاناة مؤخراً بسبب الإجراءات الإسرائيلية التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى بتاريخ 2000/9/29. وقد برزت هذه المعاناة بشكل حادّ في شهر حزيران 2002. وزاد من حجم وحدة المشكلة قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتدمير مطار غزة، وقرارها منع الفلسطينيين من السفر عبر المطارات الإسرائيلية. وفيما يلي عرض لجوانب المشكلة في كل من معبر جسر الملك حسين (معبر الكرامة)، ومعبر رفح:

### 1) أزمة معبر جسر الملك حسين (معبر الكرامة)

بدأت الأزمة على معبر الكرامة عندما أصدرت السلطات الأردنية بتاريخ 2002/6/12 قراراً يقضي بتقليص عدد الفلسطينيين الذين يسمح لهم دخول الأردن إلى 500 شخص يومياً. وإشترطت السلطات الأردنية على كل من يرغب في دخول الأردن الحصول على تصريح مسبق، أطلقت عليه "عدم ممانعة"، إضافة إلى تقديم كفالة بنكية بقيمة 5000 دينار أردني، يلتزم مقدمها بالخروج من الأردن خلال فترة زمنية محددة، تحت طائلة دفع قيمة الكفالة والترحيل.

وفي الفترة الأخيرة، إكتفت السلطات الأردنية بإشترط حصول المسافر على "عدم الممانعة"، إضافة إلى كفالة شخصية من الشخص الأردني الذي طلب إصدار وثيقة "عدم الممانعة" للمسافر الفلسطيني.

وقد شمل قرار تحديد عدد المغادرين بـ 500 مسافر يومياً حملة الجنسية الأردنية وبطاقة الجسور الصفراء. وهذا يعتبر مخالفة للدستور الأردني، الذي يمنع تقييد حرية حركة الأردنيين. فقد أفاد المواطنون قاسم حسن، 42 عاماً، ورنّا صالح، 26 عاماً، وأحلام الشماس، 23 عاماً، بتاريخ 2002/7/22، بأنهم يحملون الجنسية الأردنية وبطاقة الجسور الصفراء، ومع ذلك فهم ينتظرون منذ عدة أيام للمغادرة إلى الأردن.

تبرر السلطات الأردنية قرارها في تخوفها من هجرة جماعية للفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الأردن، نتيجة للقمع الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلية. غير أن نظرة سريعة إلى

عدد المغادرين إلى الأردن في السنوات السابقة تدلّ على أن مخاوف السلطات الأردنية غير مبررة. الجدول التالي يبين عدد المغادرين إلى الأردن في الأشهر الستة الأولى من الأعوام 1997، 1998، 2002، وفقاً لإحصاءات الإدارة العامة للمعابر والحدود:

عدد المغادرين 2002	عدد المغادرين 1998	عدد المغادرين 1997	الشهر
19069	32313	31867	1
25251	22870	32748	2
12362	34146	21704	3
3841	37716	36438	4
8037	24787	23340	5
11784	41469	38491	6
<b>80344</b>	<b>193301</b>	<b>184588</b>	<b>المجموع</b>

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تراجعاً كبيراً في عدد المغادرين عبر معبر الكرامة في الأشهر الستة الأولى من عام 2002، مقارنة مع الأشهر الستة الأولى من كل من العامين 1997 و 1998. وهذا يؤكد على عدم وجود ما يبرر مخاوف السلطات الأردنية. ومن الجدير بالذكر، أن معظم الحالات التي تم رصدها في هذا التقرير تبين أن أغلب المغادرين يسافرون لأسباب إجتماعية، أو لغايات العلاج أو الدراسة.

ولقد أدّى القرار الأردني المذكور إلى بروز أزمة حقيقية لفتت الإنتباه إلى المعاناة الكبيرة التي يتكبدها المسافرون الفلسطينيون عبر هذا المعبر. وإذا كانت الإجراءات الإسرائيلية والأردنية سبباً في خلق هذه الأزمة، فقد كان لعدم قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بالواجبات الملقاة على عاتقها دور في زيادة معاناة المواطنين المغادرين عبر معبر الكرامة، والذين يضطرون للمبيت في إستراحة أريحا، لصعوبة رجوعهم إلى مدنهم وقراهم نتيجة الحصار الإسرائيلي، وعلى أمل المغادرة في اليوم التالي.

ويمكن تلخيص جوانب القصور في أداء السلطة الوطنية الفلسطينية في النقاط التالية:

1) عدم وجود معايير لتحديد الأولويات بشأن الأشخاص المغادرين عبر المعبر من بين الأشخاص الموجودين في الإستراحة: إشتكى العديد من المواطنين في إستراحة أريحا من عدم وجود معايير معلنة أو واضحة يتم بموجبها تنظيم عملية حضور المواطنين إلى الإستراحة ومغادرتهم إلى الأردن، ما أدى إلى تواجد مئات المواطنين، وفي بعض الأحيان الآلاف، في الإستراحة. فالمواطن الموجود في الإستراحة لا يعرف الوقت الذي سيغادر فيه إلى الأردن. وقد بقي بعض المواطنين في الإستراحة عدة أيام، وصلت في بعض الحالات عشرة. وفي المقابل، تمكن بعض المواطنين من المغادرة إلى الأردن فور وصولهم إلى الإستراحة، نتيجة للمحسوبية التي كانت عاملاً أساسياً في تحديد هوية المغادرين، حسب ما صرّح به بعض المواطنين للهيئة.

فقد أفاد المواطن (ف. م. ش)، 39 عاماً، من كفر راعي: "أنا موجود في الإستراحة منذ أربعة أيام، وأنا أعمل في البحرين ولدي تأشيرة إقامة هناك، ولا أحتاج مذكرة عدم الممانعة. من المفترض أن تكون مغادرتي إلى الأردن اليوم، وفقاً لقائمة الحجز، لكنني لاحظت أن الأسماء التي يدخل أصحابها إلى الباص هي غير الأسماء التي ينادى بها. صرخت على الضابط أن مواعيدي اليوم، أخذ بطاقة هويتي وأعطاهم للشرطة الذين أخرجوني خارج الإستراحة، وأخبروني أنني أسأت التصرف مع الضابط وسوف لن أسافر اليوم". أما المواطن حسن بطاط، 42 عاماً، من المغير/رام الله، فقد ذكر لباحث الهيئة بتاريخ 2002/7/22: "حضرت إلى إستراحة أريحا منذ 2002/7/19، وأنوي السفر لغرض علاج إبنتي المصابة بمرض التلاسيميا، وإلى الآن لم يأت دوري، والدور يمكن أن يتغير بعد التسجيل. إن دوري غداً، لكن من الممكن أن أتأخر أياماً أخرى، وذلك لغياب النظام".

كما أكد المواطن عمر فريد، 56 عاماً، من طولكرم، على التمييز في المعاملة من قبل الموظفين العاملين في الإستراحة: "أصبحت المحسوبية درجات، حسب الشخص المتدخل، وحبذا لو عمّ الظلم فيصبح عدلاً في ظل هذه الظروف". وأشارت المواطنة خضرة عبد الغني جلامنة، 62 عاماً، من جبع/جنين: "أنا هنا منذ 7 أيام، وأنام في الإستراحة، وأحياناً عند أقرباء لنا في أريحا. كل يوم يقولون جاء دورك، وإلى الآن لم يأت هذا الدور".



**2) تدخل العامل المالي في تحديد هوية الأشخاص المغادرين (سفر الـ VIP):** يدخل معيار المقدرة المالية في تحديد أولوية المغادرة، وذلك عن طريق ما يسمى سفر الـ VIP، وهي وسيلة تُمكن الشخص من السفر بسرعة والحصول على تسهيلات مقابل دفع مبلغ معين من المال.

تقدم هذه الخدمة من خلال ثلاث شركات، تقوم كل منها بتسهيل عملية سفر الشخص في إحدى مراحل الرحلة. إحدى هذه الشركات فلسطينية (Adventure)، وأخرى إسرائيلية (Welcome)، والثالثة أردنية (السهم). وكانت خدمة سفر الـ VIP تمنح لأصحاب المناصب العليا من موظفي السلطة الفلسطينية وبعض رجال الأعمال. وفيما بعد أصبحت تقدم لأي مواطن يدفع البديل النقدي المطلوب.

تقدم هذه الخدمة عن طريق قيام الشركة الفلسطينية بنقل المسافر بسيارة خاصة من أريحا إلى الجانب الإسرائيلي من المعبر، ثم تقوم الشركة الإسرائيلية بنقل المسافر إلى الجانب الأردني من المعبر، فيما تقوم شركة (السهم) الأردنية بمتابعة إجراءات العبور في المنطقة الأردنية. ويتم دفع مبلغ 110 دولار أمريكي للمسافر الواحد، و190 دولار لثلاثة مسافرين، و230 دولار لأربعة مسافرين. يشمل هذا السعر خدمات الشركات الثلاث، الأردنية والإسرائيلية والفلسطينية. وإذا كان المسافر يخضع لجميع الإجراءات الأمنية، يقوم موظف شركة الـ VIP بتقديم أوراق المسافر إلى الجهات المسؤولة وتسهيل المعاملات.

برزت الإشكالية في هذا النوع من الخدمة المقدمة من الشركات الثلاث بعد قرار السلطات الأردنية تحديد عدد المسافرين. فالمسافرون عبر الـ VIP لا يحتاجون للإنتظار في أريحا، بل يتجاوزون دور المسافرين العاديين. وبالتالي أصبحت القدرة المالية للمسافر هي المعيار في تحديد هوية الأشخاص الذين يمكنهم السفر. وقد دفع هذا الأمر بالجهات الفلسطينية المسؤولة إلى الإعلان عن إلغاء هذه الخدمة في أوائل شهر تموز 2002. لكن لم يمض وقت طويل حتى عاد العمل بها مجدداً.

**3) نقص التجهيزات في إستراحة أريحا:** شكل ضعف الإمكانيات المتوفرة في إستراحة أريحا، وعدم إهتمام الجهات المسؤولة بتأهيلها بما يجعلها صالحة للإنتظار لفترات طويلة، عبئاً إضافياً، زاد من معاناة المواطنين المغادرين إلى الأردن، خصوصاً مع ارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف. هذا فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الاستراحة.

فلا توجد في إستراحة أريحا قاعة إنتظار مغلقة، مما يضطر المسافرين للإنتظار في ساحة مفتوحة مغطاة بألواح من "الزينكو". فإستراحة أريحا هي مجرد "مكان لتجميع المواطنين المغادرين إلى الأردن"، حسب ما صرح به وزير الشؤون المدنية في حلقة تلفزيونية نظمته الهيئة، وتمّ بثها في عدد من محطات التلفزة المحلية.

لقد عبر العديد من المواطنين في إفادات أدلوا بها إلى الهيئة عن معاناتهم الشديدة نتيجة عدم تزويد الإستراحة بما يلزم من الخدمات. فقد أفادت المواطنة أحلام الشماس، 23 عاماً، من الخليل: "لا توجد خدمات صحية هنا، ودورة المياه ليست ملائمة ولا تكفي، وهي مليئة بالأوساخ وتصدر منها الروائح، إضافة إلى أن الأسعار في كافيتريا الإستراحة مضاعفة". وجاء في إفادة المواطن قاسم حسن، 42 عاماً، من كفل حارس، والتي أدلى بها بتاريخ 2002/7/22: "يوجد عشرة هواتف عمومية في الإستراحة، إلا أن جميعها معطلة". أما المواطن عزت سعدي، 41 عاماً، من دير إستيا، فقال: "أسعار الكافيتريا مرتفعة، إستقبال ورقة فاكس يكلف 10 شيكل، وضع الحمامات مزري، والقاعة غير مكيفة".

المواطنة رنا خليل، 26 عاماً، أفادت بتاريخ 2002/7/22: "جئت إلى نابلس لزيارة والدتي المريضة، مكثت في نابلس 10 أيام، وقد حضرت إلى هنا (أي إلى الإستراحة) أنا وزوجي وأبنائي الثلاثة، وقد عانينا كثيراً بسبب الحواجز على الطريق من نابلس إلى أريحا. جئت هنا يوم السبت 2002 / 7/20. لدي بطاقة صفراء، ويحمل زوجي بطاقة خضراء، ولدينا إقامة لمدة ثلاث سنوات في جدة، إلى الآن لم يأت دورنا. ننام في شقة مفروشة، أول ليلة ننام في شقة مقابل 250 شيكلاً، والآن ننام في شقة أخرى، وندفع مقابل كل ليلة 90 دولاراً، ونأتي كل يوم إلى الإستراحة، وفي كل مرة ندفع 10 شيكل رسوم دخول إلى الإستراحة. نأمل أن يأتي دورنا هذا الأسبوع".

بصفة عامة، هناك قصور من قبل الجهات الفلسطينية المسؤولة، خاصة بلدية أريحا، يتمثل في عدم تأهيل الإستراحة، وتوفير الخدمات الضرورية فيها، هذا فضلاً عن غياب الرقابة على أداء العاملين فيها، والرقابة على نظافتها، وعلى أسعار السلع والخدمات.

لقد أدت جوانب الخلل المختلفة السالفة الذكر إلى زيادة معاناة المواطن الفلسطيني، تلك المعاناة التي تجلت في عدة أشكال أهمها:

أ. **تحمل المسافرين مصاريف إضافية:** رغم رداءة الخدمات المقدمة في إستراحة أريحا، إلا أن الأسعار فيها مرتفعة. فأسعار الطعام مرتفعة جداً، وأجرة السيارة عشرة شواقل، رغم أنها حددت من قبل وزارة النقل والمواصلات بستة، ولم يطرأ أي تغيير يستدعي هذه الزيادة. والمواطن إما أن ينام في عراء إستراحة أريحا، أو أن يتكبد مصاريف كبيرة في شقة مفروشة، بمعدل 250-450 شيكلاً لليلة واحدة. وإذا خرج المواطن من الإستراحة للنوم في مدينة أريحا، فعليه أن يدفع رسوم دخول الإستراحة في كل مرة يعود فيها.

ب. **مشاكل صحية لدى المسافرين:** عانى المواطنون الذين اضطروا للبقاء في إستراحة أريحا لفترات طويلة من أوضاع صحية سيئة، وتراجعت صحة المرضى منهم. وفي مقابلة أجراها باحث الهيئة مع طاقم الهلال الأحمر الفلسطيني في إستراحة أريحا بتاريخ 2002/7/25، أفاد الطبيب المناوب أن هناك ما بين 80-100 حالة مرضية تُعالج أو تتابع يومياً في الإستراحة، وذلك منذ بدأ الهلال الأحمر عمله في الإستراحة بتاريخ 2002/6/14. وتتوزع هذه الحالات على النحو التالي:

- حالات القلب بجميع أشكالها 40% من المراجعين، نصفهم مضطر للسفر لإجراء عملية جراحية.

- حالات مرضى السرطان 8% من المراجعين.

- زراعة الكلى 2% من المراجعين.

- عمليات ضرورية للدماغ وأمراض الرأس 2% من المراجعين.

أما بقية الحالات فتوزعت كالتالي:

- أمراض الجفاف بسبب فقد السوائل وارتفاع درجة الحرارة.

- أمراض الحساسية بسبب ارتفاع درجة الحرارة والنوم بين الأشجار وتحت الخيام.

- أمراض تتعلق بحساسية العيون بسبب الطقس والغبار.

- أمراض الأطفال، مثل حالات الإسهال والاستفراغ نتيجة ارتفاع درجة الحرارة.

وأشار الطبيب المناوب أيضا إلى عدم كفاية المرافق الصحية ودورات المياه، إضافة إلى عدم وجود أماكن إستحمام. ويضيف أن الهلال الأحمر أضطر، على ضوء زيادة عدد المسافرين ومكوئهم الطويل في الإستراحة، إلى توفير 11 خيمة للمسافرين، بالإضافة إلى مولد كهرباء. وقد طلب الهلال الأحمر مساعدة الصليب الأحمر الدولي الذي قام بدوره بزيارة الإستراحة بتاريخ 2002/7/24 ووفّر عدداً من دورات المياه للخيم.

### الأزمة في معبر الكرامة والجهود الرسمية المبذولة لحلها

أرجع بعض المسؤولين الفلسطينيين سبب الأزمة التي ظهرت في معبر الكرامة إلى القرار الأردني القاضي بتقليص عدد الفلسطينيين المغادرين إلى الأردن إلى 500 شخص يومياً، بدلاً من 5000 شخص، كما كان عليه الحال في السابق. فقد أفاد مدير المعابر والجسور في معبر الكرامة بمدينة أريحا، في مقابلة أجرتها معه الهيئة بتاريخ 2002/7/24، بأن إعاقة حركة المواطنين على المعبر يعود إلى الجانب الأردني، الذي قلص عدد المغادرين إلى 500 شخص يومياً، في الوقت الذي يصدر فيه تصاريح عدم ممانعة إلى ما يقارب 1500 شخص يومياً.

ويرى المدير الفلسطيني في المعبر أن المواطنين يتحملون جزء من المسؤولية عن أزمة الإستراحة. فكثير من المغادرين لا يحترمون الدور. كما أشار وزير الشؤون المدنية، في اللقاء التلفزيوني الذي نظّمته الهيئة، إلى إشتراك بعض الجهات الرسمية والخاصة في الأزمة، وذلك "عندما تأتي المؤسسة بقائمة من الأشخاص، وتقول أن عليهم السفر سريعاً، لأنهم سيحضرون مؤتمراً في إحدى الدول، فلا نستطيع تأخيرهم. وكذلك المرضى وجرحى الإنتفاضة الذين يذهبون في سيارة الإسعاف، ونكتشف أن معهم مرافقين كثيرين".

من جهة أخرى، أفادت مصادر رسمية فلسطينية أنه في أعقاب قرار الحكومة الأردنية المذكور، طالبت السلطة الفلسطينية الجانب الأردني إلغاء قرار تقليص عدد المغادرين أو رفع عدد المسموح لهم بالمغادرة. وحاولت السلطة الفلسطينية إقناع الحكومة الأردنية بعدم وجود ما يبرر تخوفاتها من هجرة جماعية. فقد أفاد مدير مكتب وزير الحكم المحلي الفلسطيني للهيئة بتاريخ 2002/7/25، بأن الوزير عريقات تدخل أكثر من مرة مع الجانب الأردني من أجل زيادة عدد المغادرين. كما تدخل كل من أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، السيد محمود عباس، ووزير الشؤون المدنية، بهدف التخفيف من معاناة المواطنين، لكن دون جدوى. وأشار وزير الشؤون المدنية الفلسطيني في لقاء تلفزيوني بتاريخ 2002/9/10 إلى أنه "رغم مواقف الحكومة الأردنية الداعمة للقضية الفلسطينية، إلا أن للأخوة الأردنيين فلسفة في هذا الموضوع، لا نستطيع أن نتفهمها، لأننا لا نقبل أي قيود على حرية حركة المواطنين الفلسطينيين".

## 2) معبر رفح

أكد مدير أمن المعابر في قطاع غزة، السيد أمين شاهين، للهيئة بتاريخ 2002/7/23، بأن الإحصائيات المتوفرة لديه تبين أن عدد المسافرين الفلسطينيين المغادرين عبر معبر رفح البري كانت قبل اندلاع انتفاضة الأقصى تتراوح بين 1200-1500 مسافر يومياً. إلا أن سلطات الإحتلال قلّصت هذا العدد بشكل كبير، بحيث إنخفض إلى 180-200 مسافر يومياً فقط. ثم عادت ورفعت العدد منذ بداية شهر تموز 2002 ليصل إلى 300 مسافر يومياً. يأتي هذا التقليل في الوقت الذي يتجمع فيه مئات الفلسطينيين، وأحياناً الآلاف، بالقرب من المعبر في العراق، بهدف المغادرة إلى مصر. وتسمح سلطات الإحتلال الإسرائيلية بإدخال تسع حافلات يومياً، لكنها تحدد حمولة الحافلة الواحدة بـ 30 راكباً، علماً بأن الحافلة تتسع في الظروف العادية لـ 50 راكباً.

إضافة إلى تحديد عدد المغادرين، تقوم سلطات الإحتلال بانتهاج أشكال مختلفة من الإجراءات التعسفية تجاه المواطنين الفلسطينيين. ومن بين هذه الإجراءات:

1. تمنع السلطات الإسرائيلية الموظفين الفلسطينيين من دخول المعبر، خلافاً للاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.
  2. تقوم سلطات الإحتلال، في أحيان كثيرة، بإستدعاء المسافرين الفلسطينيين والتحقق معهم، وتعتقل بعضهم وتمنع آخرين من السفر.
  3. تقوم سلطات الإحتلال بممارسات إستفزازية ضد المسافرين، كالتفتيش بصورة مهينة، والعبث بحقائب المسافرين.
  4. قلّصت سلطات الإحتلال الإسرائيلية ساعات العمل في المعبر، بعد أن كان المعبر يعمل أربع وعشرين ساعة متواصلة قبل إندلاع الإنتفاضة.
  5. أقدمت سلطات الإحتلال الإسرائيلية على إغلاق معبر رفح أكثر من عشرين مرة منذ إندلاع إنتفاضة الأقصى.
- هذا إضافة إلى المعاناة الكبيرة التي يلاقيها المواطنون في الوصول إلى المعبر، نتيجة الإغلاقات المتكررة والحواجز العسكرية.

## دور السلطة الفلسطينية

لم تعمل السلطة الفلسطينية بشكل جدّي أو مقنع على تخفيف معاناة المسافرين الفلسطينيين، الذين يضطرون للانتظار عدة أيام في العراق. فلم تقم، مثلاً، بتجهيز مكان الانتظار بالحد الأدنى من أسباب الراحة للمسافرين. هذا فضلاً عن إنتشار المحسوبية والرشاوى التي تتدخل في تحديد هوية وعدد المغادرين عبر المعبر. ففي الوقت الذي ينتظر فيه بعض المواطنين أياماً حتى يتمكنوا من مغادرة البلاد، يغادر بعض الأشخاص المعبر فور وصولهم، بمساعدة بعض الموظفين الفلسطينيين هناك. فقد حصل باحث الهيئة على إفادات مشفوعة بالقسم من عدد من المواطنين في معبر رفح أكدوا فيها على التمييز الذي تمارسه الجهات الفلسطينية الرسمية في إختيار المغادرين. فقد أفاد المواطن جودت صالح المصري، 57 عاماً، من القرارة / خانينونس، لباحث الهيئة بتاريخ 2002/7/23: "أنوي السفر إلى مصر بغرض العلاج، وبدأت التردد على المعبر من تاريخ 2002/7/12، وفي كل مرة أسلم فيها جواز السفر للموظفين الفلسطينيين يعاد لي في ذات اليوم، ويتم إبلاغي بأن أعود بعد أيام، دون توضيح الأسباب. في هذه الأثناء عرفت بأن أحد التجار تمكّن من السفر إلى مصر والعودة منها ثلاث مرات خلال شهر واحد فقط، وعلمت فيما بعد أن له واسطة عند الموظفين".

أما المواطن علي محمد الجوجو، 70 عاماً، من تل الهوى/ غزة، فقد أفاد بتاريخ 2002/7/23: "أنا موجود في المعبر منذ ثلاثة أيام، ولم أتمكن حتى الآن من تسليم جواز سفري للمسؤولين الفلسطينيين، علماً بأن هناك مسافرين آخرين حضروا صباح ذات اليوم للمرة الأولى وتمكنوا من الدخول إلى المعبر. وقد سمعت من عدد من المسافرين أن هناك أناساً دفعوا مبالغ مالية ليتمكنوا من السفر دون تأخير". وأفاد المواطن حافظ سويلم السواركة، 52 سنة، من حي الشيخ رضوان/ غزة، بتاريخ 2002/7/23: "أنا مواظب على المجيء إلى المعبر منذ شهر 2002/5 بشكل شبه يومي، أنتظر من الموظف الفلسطيني أن يستلم جواز سفري لغرض ختمه وتسجيل معاملتي، لكن بدون فائدة. ومنذ شهر 2002/5 سلمت جواز سفري حوالي 15 مرة للموظفين الفلسطينيين، وفي كل مرة يعيدونه لي غير مختوم، ودون توضيح الأسباب". كما أفاد المواطن إبراهيم الرقب، 52 عاماً، من بني سهيلا/ خانينونس، بتاريخ 2002/7/23: "منذ 21 يوماً وأنا أحضر يومياً من الساعة السادسة والنصف صباحاً وحتى الثالثة بعد الظهر، دون فائدة، بينما هناك مواطنون ومسؤولون تمكنوا من دخول المعبر بسهولة دون أن ينتظروا دقيقة واحدة".

إضافة إلى ذلك، فقد سمع باحث الهيئة إدعاءات حول تلقي موظفين ومسؤولين فلسطينيين رشاوى مقابل تسهيل معاملات بعض المسافرين. وإدعى بعض المواطنين أن البدل الذي يُدفع للتسهيل يتراوح بين 200-300 شيكل، وإذا شعر الموظف أن المواطن مقتدر، فإن البدل قد يصل إلى مائة دولار أمريكي. ولا يتلقى المسؤولون هذه المبالغ مباشرة من المسافرين، وإنما من خلال وسطاء يترددون على المعبر يومياً، أصبحت وجوههم مألوفة للمسافرين والسائقين على السواء. وقد أشار أحد المواطنين لباحث الهيئة إلى أن أحد هؤلاء المترددين على المعبر كان قد إعتقل من قبل جهاز المخابرات العامة في منتصف شهر تموز 2002 لمدة يومين، بتهمة تلقي أموال من المواطنين وتحويلها إلى أحد الموظفين.

رغم تأكيد كثير من المواطنين لهذه المعلومات، إلا أنه لا يمكن الجزم بصحة الإدعاءات. لكن إنتشار مثل هذه الإدعاءات يوجب إجراء تحقيق جدّي في الموضوع.

### نقص المرافق الخدماتية والصحية في معبر رفح

إذا كانت الإجراءات الإسرائيلية، وخصوصاً قرار تحديد عدد المغادرين عبر معبر رفح، قد أدت إلى معاناة الفلسطينيين المغادرين عبر هذا المعبر، فإن إهمال السلطة الفلسطينية وتقصيرها في توفير المكان الملائم للانتظار، وفي وضع معايير منصفة في معاملة المغادرين، ساهم في مضاعفة هذه المعاناة. فمعبر رفح يفتقر للكثير من الخدمات الأساسية، إذ لا يوجد مكان يقى المسافرين الحر، ولا توجد مرافق صحية لقضاء الحاجة، أو عيادات طبية. كما أن الفضلات تملأ المكان. وفي الوقت الذي يوجد في المكان مكاتب لخمس أجهزة أمنية فلسطينية، فإنه لا يوجد حمام واحد لخدمة المغادرين.

### السلطة الفلسطينية والأزمة على معبر رفح

أكدت جهات مختلفة في السلطة الفلسطينية على مسؤولية سلطات الإحتلال الإسرائيلي عن الأزمة القائمة على معبر رفح. فقد أفاد مدير أمن المعابر الفلسطينية، السيد أمين شاهين، بتاريخ 2002/7/23 أنه "في الوقت الذي يحضر فيه حوالي (800) مواطن إلى المعبر، لا تسمح قوات الإحتلال إلا بدخول (300) منهم. لذلك فإن المواطنين الذين لم يحالفهم الحظ

يصبون جام غضبهم علينا، إعتقاداً منهم أننا الجهة التي تسمح أو ترفض دخولهم، ولا يدركون حقيقة مرة وهي أننا لا نعدو أن نكون جهة تنفيذية. وكذلك الأمر بالنسبة للجانب المصري، الذي لا يملك أي صلاحية في تحديد العدد المسموح بدخوله. "ويضيف شاهين: "ونحن من طرفنا نسعى بكل ما أوتينا من قوة إلى زيادة العدد المسموح بدخوله، لذلك نجري التنسيق مع وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية والجهات الأخرى المختلفة، بغرض الضغط على إسرائيل لتسهيل حركة المغادرين عبر معبر رفح."

أما عن دور الوساطة والمحسوبة في إنجاز معاملات بعض المواطنين على حساب آخرين، فقد أشار شاهين إلى أن إدارة المعبر حددت ثلاث حالات لها حق الأولوية، وهي: المرضى والمعاقون.

المسافرون الذين قد تنتهي مدة إقامتهم.  
الحالات الإنسانية والإضطرارية (كالوفاة، مثلاً).

ويتابع شاهين: "وما سوى ذلك، يتم التعامل معهم بصورة متساوية، وأنا في هذه المناسبة أنفي جملة وتفصيلاً كل ما يردده المواطنون عن وجود حالات رشوة أو محاباة. كما أن حالات الـ VIP لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة يومياً".

كما أشار وزير الشؤون المدنية في اللقاء التلفزيوني سالف الذكر إلى عدم وجود أي رشاوى أو محسوبيات، وأنه قد تحدثت بعض حالات الوساطة الفردية، ما يسمح بدخول أشخاص دون الإلتزام بالدور والمعايير العامة لتحديد هوية المغادرين. كما أشار إلى أنّ حالات الـ VIP تتراوح بين 2-5 يوماً فقط. وبخصوص عدم وجود مقومات الإقامة الطويلة في المعبر، أشار الوزير المذكور إلى أنه "ليس مطلوباً من السلطة أن تقيم معبراً خارج المعبر، فضلاً عن أن هذا المعبر يقع ضمن المناطق التابعة لبلدية رفح".



## إستنتاجات وتوصيات

تضافرت مجموعة من الأسباب في خلق معاناة حادة للمواطنين الفلسطينيين المغادرين عبر المعابر الحدودية البرية، سواء في معبر الكرامة أو في معبر رفح. بصفة عامة، يمكن أن نسجل الإستنتاجات التالية:

1. ساهمت الإجراءات الإسرائيلية في خلق أزمة المعابر الحدودية التي برزت وإحتدت في صيف عام 2002. وتمثلت هذه الإجراءات في تقليص عدد المغادرين عبر معبري رفح والكرامة، وتعقيد إجراءات وصول المسافرين من مدنهم وقراهم إلى المعبرين، هذا فضلاً عن الإجراءات الإستفزازية التي تمارس بحق المسافرين، كالتحقيق معهم وتفتيش أمتعتهم بطرق مهينة، ومنع بعضهم من السفر.

2. ساهمت الإجراءات الأردنية القاضية بتقليص عدد المغادرين عبر معبر الكرامة في خلق الأزمة التي ظهرت في إستراحة أريحا.

3. رغم أن السلطة الفلسطينية غير مسؤولة عن تقليص عدد المغادرين عبر المعابر الحدودية، إلا أنها، فيما عملته أو أحجمت عن عمله، ساهمت في تفاقم معاناة الفلسطينيين. ويتمثل قصور السلطة الفلسطينية في عدّة أمور أهمها: عدم تنظيم حركة المغادرين، العمل وفق معايير غير منصفة في تحديد الأشخاص المغادرين، وعدم تجهيز أماكن تجمع المسافرين بالحد الأدنى من الخدمات الأساسية، كالقاعات المكيفة والعيادات الصحية، ودورات المياه، والمقاصف ذات الأسعار المعقولة.

إلى جانب الجهود التي يجب أن تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية لرفع السقف العددي للمواطنين المسموح بمرورهم عبر معبري الكرامة ورفح، فهي مطالبة باتخاذ خطوات كالتالية للتخفيف من المعاناة التي يتكبدها المسافر الفلسطيني:

1. العمل على تجهيز إستراحة أريحا بما يجعلها محققة لراحة المسافرين. وفي هذا المجال، من الضروري السعي إلى بناء قاعة مغلقة ومكيفة، تتوفر فيها الخدمات الصحية اللازمة، ودورات المياه، والهواتف العمومية، والمقاصف ذات الأسعار المعقولة. هذا إضافة إلى إقامة إستراحة مسقوفة في معبر رفح، تتوفر فيها الخدمات والمرافق الأساسية لخدمة المسافرين، والتخفيف من معاناتهم.

2. إعتداد معايير موضوعية ومنصفة في تحديد الأولويات ذات العلاقة بالمسافرين الذين يُسمح لهم بالمغادرة عبر المعابر، ضمن السقف المسموح به من قبل سلطات الإحتلال على معبر رفح، والسلطات الأردنية على معبر الكرامة، وذلك بعيداً عن الوساطة والمحسوبية.
3. قيام الجهات المسؤولة عن المعابر برقابة فعالة ودائمة للتأكد من توفر الخدمات الضرورية فيها، والنظر في شكاوى المواطنين ومتابعتها، ووضع صناديق خاصة بإستقبال الشكاوى، وذلك لمنع إساءة إستخدام السلطة من الموظفين في المعابر، وتفاذي المحسوبية، والمحاسبة على تلقي الرشاوى.
4. التحقيق الجدي في إدعاءات بعض المواطنين بشأن ظاهرة الرشاوى على المعابر الحدودية، حيث يتلقى بعض الموظفين مبالغ مالية مقابل تسهيلات لبعض المسافرين.
5. قيام بلدية أريحا بدورها في مراقبة الإستراحة، وخصوصاً ما يتعلق بأسعار المأكولات والمواصلات، والقيام بمسؤولياتها في الرقابة على الصحة العامة. فالبلدية التي تقوم بتضمين الإستراحة لإحدى الشركات مقابل مبلغ مالي تتفاضه سنوياً، مكلفة بالرقابة على كلفة وجودة الخدمات التي تقدمها تلك الشركة للمواطنين.
6. نشر أي تعليمات أو إجراءات معمول بها في المعابر، وتعليقها في أماكن قريبة من متناول المواطنين، وذلك بهدف تعريف المواطن بما له من حقوق وما عليه من واجبات، إضافة إلى تعريفه بالصعوبات التي قد يواجهها على المعابر أو في الطريق إليها، وكذلك بالجهات المسؤولة التي يمكن اللجوء إليها للردّ على تساؤلاته أو معالجة شكواه.